

المقنع في الغيبة

المؤلف

علي بن الحسين علم الهدى
السيد المرتضى (رحمه الله)



www.m-mahdi.com



مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
مركز الدراسات والبحوث الإسلامية

الموقع الإلكتروني: www.m-mahdi.com

البريد الإلكتروني: info@m-mahdi.com

العراق - النجف الأشرف - شارع السور - قرب جبل الحويش

نقال ١: +٩٦٤-٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

نقال ٢: +٩٦٤-٧٨١٢١٤١١١١

هاتف: +٩٦٤-٣٣-٢١٨٣١٨

صندوق بريد: ٣٧٧



هوية

النسخ الخطية و المصونة



مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
في الإمام المهدي

التسلسل: ٥٤/١/١٠

اسم الكتاب: المقنع في الغيبات

الموضوع:

اللغة: العربية عدد الصفحات:

اسم المؤلف: علمي بن الحسين علمي الريسي السيد المرتضى^ه

اسم الناسخ: سنة التأليف:

تاريخ ومحل النسخ:

اسم المكتبة ومحلها: الرقم:

نوع الخط: ابعاد حجم الكتاب:

رقم القلم: تاريخ التصوير:

مدرك النسخة:

الملاحظات:



كتاب المقنع في الغيبة تصنيف السيد الاجل المصطفى علم الهدى
 ذي المحدين الى القم علي بن الحسين الموسوي
 رضي الله عنه نحو محمد الم

تتمة الغيبة
 واذكر

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر
 للمسلمين وسلاسه على عباده الذين اصطفى سيدنا محمد وآله الطاهرين و
 بعد جرى ثم مجلس الوزير السيد اطال الله في العرا لدايم بقاوده وكبت حساده واعداءه
 كلام في غيبة صاحب الزمان المحت باضراف لان الحال لم يقتض الاستقصاء والاستيفاء
 ودعاني ذلك الى ملاطمة وسب فيها بطلع به سر هذه المسئلة ومحسم مادة الشبهة للفتنة
 وان كنت قد اودعت الكتاب الشافي في امامه وكتابي في تزيه الانبياء والانبيا
 عليهم السلام من الكلام في الغيبة ما فيه كفايه وهداية لمن انصرت نفسه وانقاد
 للامام الحجة ولم يحز خيرة عامدا عن الحق واوق الامور واهمها عرض الجوهر على
 منتقدها والمعاني على السريع الادر كها الغايص يتاقب فطنته الى اعماقها
 فطار ما احسر عن علم او سكت عن حجة عدم من يعرض عليه وقد من يمدك اليه
 وما تكلف نظما او نثر اعند من لا يميز بين السابق واللاحق والمجلى والمضلي
 الا لمن خائب حماد اوجا ورمواتا واري من سبق هذه الحضرة العالمة ادام الله
 ايامها الى ابحار المعاني واستخر لجهان من غواصتها وتصفيتهما من سوايهما
 وترتيبها في امالنها ما ينتج الافكار العميقة ويزكي القلوب البليدة ويجلي العلو
 واداب في افواه من امرت في لهواته وشحطت عن خطواته وشوع عليه
 ارتقا وها واعتلا وها فصارا كبر حظ العالم والاديب واسعد احواله ان يرضى
 منه فضيلة الكسبية ونقبة داب لها وان ينتفدها عليه باقد للفضائل فلا
 فلا يفرحها ويريقها وان تنفق في السوق التي لا ينفق فيها الا التمن ولا مكيد فيها

الحسم القطع من

قد عاص
 الغواص النزول في الماء
 في الماء والهاجم على الشيء غايص

بهم الباطل الذي من الشيء
 وهو من

درهم زبوني ادي

الالمهين



الإمامين ونسأل الله تعالى في هذه النعمة الدوام فهي أكبر وأوفر من الاستضافة اليها .
والاستظهار بغيرها وهو ولي الإجابة برحمته والحق لا يرى من اعتقاد مخالفينا صغرة
الكلام في الغيبة وسهولة علينا وقوتها في جهتهم وضعفها من جهتنا عجبا والأمر
بالضد من ذلك وعكسه عند التأمل الصحيح لأن الغيبة فرع لأصول متقدم فإن صحت
تلك الأصول بادلتها وتقررت بحجتها فالكلام في الغيبة أسهل سبي وأقرب وأوضح
لأنها تبني على تلك الأصول وتترتب عليها فيزول الإشكال وإن كانت تلك الأصول
غير صحيحة ولا ثابتة فلا معنى للكلام في الغيبة قبل أحكام أصولها فالكلام فيها
من غير تمهيد تلك الأصول عبث وسفاهة فإن كان المخالف لنا يستضعف ويستبعد
الكلام في الغيبة قبل الكلام في وجوب الإمامة في كل عصر وصفات الإمام فلا سكت في أن
صعب بل معوز بتعد لا يحصل منه إلا على السراب وإن كان له مستصعبات مع تمهيد
تلك الأصول وثبوتها فلا صعوبة ولا شبهة فإن الأمر ينساق سورا إلى الغيبة
ضرورة إذا تقررت أصول الإمامة وبيان هذه الجملة أن العقل قد دل على وجوب
الإمامة وإن كل زمان كفر فيه للمكلفون الذين يجوز منهم القبيح والحسن والطاهر
والمعصية لا يخلو من إمام وإن خلوه من إمام إخلال بتقليدناهم وقادح في حسن
تكليفهم ثم دل العقل على أن ذلك الإمام لا بد من كونه معصوما من الخطأ والزل
مونا منه فكل قبيح وليس بعد ثبوت هذين الأصلين إلا إمام من سائر الأئمة
إلى إمامته فإن الصفة التي دل العقل على وجوبها لا توجد إلا فيه ويتفرق منها
كل من يدعى له الإمامة بسواه وتنساق الغيبة بهذا سورا حتى لا يبقى شبهة فيها
وهذه الطريقة أوضح ما اعتمدنا عليه في ثبوت إمامة صاحب الزمان وأبعد
من الشبهة فإن النقل بذلك وإن كان في الشيعة فاسيا والتواتر به ظاهرا
ومجته من كل طريق معلوما فكل ذلك يمكن دفعه وإدخال الشبهة فيه التي تحتاج



في حلها الى ضرب من التكاليف والطريقة التي اوصحناها بعيدة من الشبهات فريضة
 من الافهام وبقى ان ندل على صحة الاصلين اللذين ذكرناهما اما الذي يدلك على وجوب
 الامانة في كل زمان فهو مبني على الضرورة ومركوز في العقول الصحيحة فاننا نعلم علما
 لا طريق للشك عليه ولا مجال ان وجد الرئيس للطاع المهيب مديراً او متصرفاً اردع عن
 القبيح وادعى الى الحسن وان الهاجرح بين الناس والتباعد اما ان يرتفع عند وجود
 من هذه صفة من الرؤساء او يقل وينزروا ان الناس عند الاحمال وفقد الرؤساء
 وعدم الكبراء يتتابعون في القبيح وتفسد احوالهم وينحل نظامهم وهذا اظهر واسهر
 من ان يدلك عليه ولاشارة فيه كاقته وما يسئل عن هذا الدليل من الاسئلة ^{استقصيها} قد
 واحكامها في الكتاب السابق فليرجع فيه اليه عند الحاجة واما الذي يدل على وجوب
 عصمة الامام فهو ان علة الحاجة الى الامام هي ان تكون لطفاً للرعية في الامتناع
 من القبيح وفعل الواجب على ما اعتمدناه ونبهنا عليه فلا يخبر به من ان تكون علة
 الحاجة اليه ثابتة فيه ان تكون مرتفعة عنه فان كانت موجودة فيه فيجب ان يحتاج
 الى امام كما احتج اليه لان علة الحاجة لا يجوز ان تقتضيها في موضع دون اخر لان
 ذلك يفتقر كونها علة والقول في امامة كالقول فيهم في القسمة التي ذكرناها لو هذا يقتضي
 اما الوقوف على امام ترتفع عنه علة الحاجة او وجود ائمة لا يهايزلهم وهو محتمل
 يتوعد هذا الا ان علة الحاجة اليه معقودة فيه ولن يكون ذلك الا وهو معصوم لا
 يجوز عليه فعل القبيح والمسائل ايضا على هذا الدليل مستقصى جوابها بحيث تقدمت
 الاشارة اليه واذا ثبت هذان الاصلان فلا بد من امامة صاحب الزمان بعينه
 ثم لا بد مع فقد تصرفه وظهوره من القول بعينه فان قيل كيف تدعون ان ثبتت
 الاصلين اللذين ذكرتموها تثبت امامة صاحبكم بعينه ويحب القول بغيبته
 وفي السبعة الامامية ايضا من يدعي امامة من له الصفتان اللتان ذكرتموها وان

خاتم



في امامة صاحبكم كاليساينة القايلين بامامة محمد بن الحنفية وان صاحب الزمان
 وانما غاب في جبل رضوى انتظارا للفرصة واظانها كما تقولون في قائمكم وكا
 لنا ووسية القايلين بان المهدي المنتظر ابو عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام
 ثم الواقفة القايلين المهدي المنتظر موسى بن جعفر عليهما السلام قلنا كل من ذكرت
 لا يلتفت الى قوله ولا يعبأ بخلافه لان ذلك دفع ضرورة وكابر مشاهدة لان العلم بموت
 ابن الحنفية كالعلم بموت ابيه واخوته صلوات الله عليهم وكذلك العلم بوفاة
 الصادق عليه السلام كالعلم بوفاة ابيه محمد عليه السلام والعلم بوفاة موسى عليه
 السلام كالعلم بوفاة كل متوفى من ابيه واجداده وابنائهم عليهم السلام فصارت موافقتهم
 في صفات الامام غير نافعة مع دفعهم الضرورة ومحمد هم العيان وليس يمكن ان يدعى
 ان الامامية القايلين بامامة ابن الحسن عليهما السلام قد دفعوا ايضا عيانا في
 ادعائهم ولادة من علم فقده وان لم يولد وذلك لان الضرورة في نفوس اولادنا
 عليه السلام ولا علم بل ولا ظن صحيحا ونفي ولادة الاولاد من الباب الذي لا يصح
 ان يعلم ضرورة في موضع من المواضع وما يمكن احدا ان يدعي فيمن لم يظهر له
 ولدا ان يعلم ضرورة ان لا ولد له وانما يرجع ذلك الى الظن والامارة وان لو كان
 له ولد لظهر امره وعرف خبره وليس كذلك وفاة الموتي فانه من الباب الذي يصح
 ان يعلم ضرورة حتى يزول الريب فيه الا ترى ان من شاهدنا حيا متصرفا ثم
 رايناه بعد ذلك صريحا لم يحيا فقد فقدت حركات عروقه وظهرت دلائل تغيره
 وانتفاخه تعلم يقينا انه ميت ونفي وجود الاولاد بخلاف هذا الباب على انالو
 تجاوزنا في الفضل بيننا وبين ما ذكر في السؤال عن دفع المعلوم لكان كلامنا ونحنا
 لان جميع ما ذكر من الفرق قد سقط خلافا لعدم عينه وخلو الزمان من قابل ^{هيبه} بخذ
 اما اليساينة فما رابتنا قط منهم احدا ولا عين لهذا القول ولا اثر وكذلك لنا ووسية



واما الواقفيه فقد رأينا منهم نفر استزاد لجهال الالايعد مثلهم خلاقا ثم انتهى الامر
 في زماننا هذا وما يليه الى القعد الحلي حتى لا يوجد هذا المذهب ان وجد الالاي
 اثنين او ثلثة على صفة من قلة الفطنة والغباه ويقطع بها على الخروج من التكليف
 فضلا ان يجعل قولهم خلافا يعارض به الامامية الذين طبقوا البر والبحر والسهل وال
 الجبل في اقطار الارض وكتافها ويوجد فيهم من العلماء والصفين الالوق الكبره
 ولا خلاف بيننا وبين مخالفينا في ان الاجماع انما يعترف به الزمان الحاضر دون الماضي
 الغابر واذا بطلت اقامة من اثبتت له الاحامه بالاختيار والدعوة في هذا الوقت
 لاجل فقد الصفة التي دل العقل عليها وبطل قول من راعى هذه الصفة في غير صاحبنا
 لستزوده وانقرضه فلا مندوحة عن مذهبنا ولا بد من صحة ولا يخرج الحق عن
 جميع اقوال الامة فاما الكلام في علة الغيبة وسببها والوجه الذي يحسنها فواضح
 نقرر ما نؤدم من الاصول لانا اذا علمنا بالسياق التي تساق اليها لاسلان القرآن
 في العقل ان الامام من الحسن عليهما السلام دون غيره ورأينا غايبا عن الابصار
 علمنا انه لم يقب مع عصمته وتعيين فرض الامة فيه وعليه الاسبب اقتضى ذلك
 ومصلحة استدعته وضرورة قادت اليه وان لم تعلم الوجه على التفصيل والتعيين
 لان ذلك مما يلزم علمه وجري الكلام في الغيبة ووجهها وسببها على التفصيل
 مجرى العلم بمراد الله تعالى من الايات المتشابهة في القرآن التي ظاهرها بخلاف ما دلت
 عليه العقول من جبر وتشبيه او غير ذلك وكما انا ومخالفينا لانوجب العلم
 المفصل بوجوه هذه الايات وتاويلها بل نقول كلنا انا اذا علمنا حكمه الله تعالى
 وانه لا يجوز ان يجبر بخلاف ما هو عليه من الصفات علمنا على الجملة ان لهذه الايات
 وجوها صحيحة بخلاف ظاهرها تطابق مدلول ادلة العقل وان غاب عنا العلم
 بذكر مفضلاته لاحاجة هذا اليه وبكفيينا العلم على سبيل الجملة بان المراد بها خلا

بن الذي طبقوا البر

انظروا



الظاهر وانهم مطابق للعقل فكذلك لا يلزمنا ولا يتعين علينا العلم بسبب الغيبة والوجه
في فقد ظهور الامام على التفصيل والتعيين ويكفي في ذلك علم الجملة التي تقدم ذكره فان
تكلفنا وتبرعنا بذكره فهو فضل منا كما ان من جماعتنا فضل وتبرع اذا تكلفنا ذكره وجرو
للتشابه والاعراض فيه على التعيين ثم يقال للمخالف في الغيبة لا يجوز ان يكون للغيبة
وجر صحيح اقتضاها. وجه من الحكمة استدعاها ام لا يجوز ذلك فان قال ان ذلك
يجوز قيل له فاذا كنت له مجوزا فكيف جعلت وجود الغيبة دليلا على انه امام في
الزمان مع تجويزه على ان يكون للغيبة سبب لا ينافي وجود الامام وهل يجري في ذلك الا
يجري من توصل بايلام الاطفال الى نفي حكم الصانع تعالى وهو معترف بما لا يجوز ان يكون
في ايلامهم وجه صحيح لا ينافي الحكمة او مجرى. من توصل بظواهر الايات المتشابهة
الى الله تعالى شبهه للاجسام وخالق افعال العباد مع تجويزه ان يكون لهذه الايات
وجوه صحيحة لا تنافي للعدل والتوحيد ونفي التشبيه وان قال الا اجوز ان يكون
للاغيبة سبب صحيح موافق للحكمة وكيف اجوز ذلك وانا اجعل الغيبة دليلا على
نفي الامام الذي تدعون غيبته قلنا هذا محجج منكم شره فيما لا يحاط بعلم ولا
يقطع على مثله فمن اين قلت انه لا يجوز ان يكون للاغيبة سبب صحيح ومن هذا الذي
يحيط علما بجميع الاسباب والاعراض حتى يقطع على انتفايها وما الفرق بينك
وبين من قال لا يجوز ان يكون للايات المتشابهات وجوه صحيحة تطابق
ادلة العقل فلا بد من ان يكون على ما اقتضته ظواهرها فان قلت الفرق بيني
وبين من ذكرتم انني اتكلم من ان اذكر وجوه هذه الايات المتشابهات و
معانيها الصحيحة وانتم لا تتمكنون من ذكر سبب صحيح للاغيبة قلنا هذه المعاني
انما وجهناها على من يقول انه غير محتاج الى العلم على التفصيل بوجوه الايات
المتشابهات واعراضها وان التعاطي اذكر هذه الوجوه فضل وتبرع وان الكفاية



واقعة بالعلم بحكمة القديم تعالى وان لا يجوز ان يخرج عن نفسه بخلاف ما هو عليه
 والمعارض على هذا المذهب لازمة فاما من جعل الفرق بين الامرين حليكتنا في
 السؤال من تمكنه من ذكر وجوه الايات المتشابهات فاننا لانتمكن من ذلك فاجوابه
 ان يقال له قد تركت بما صرت اليه مذاهب شيوخك وخرجت عما اعتدوه وهو الصحيح
 الواضح اللامح وكفى بذلك عجزا ونكولا واذا ائقعت لنفسك بهذا الفرق مع بطلانه
 ومناقضه لاصول الشيوخ فكننا عليك مثله وهو اننا نتكهن ايضا ان نذكر في الغيبة
 الاسباب الصحيحة والاعراض الواضحة التي لا تتناهي في الحكمة ولا تخرج عن حدها
 وسندكر في ذلك فيما ياتي من الكلام بحثية الله وعونه فقد ساوينك وضاهتنا
 بعد ان نزلنا على اقتراحك وان كان باطلا ثم يقال له كيف يجوز ان يجمع صحة امارة
 ابن الحسن عليهما السلام بما بيناه من سبب الغيبة الاصول العقلية اليها مع القول
 بان الغيبة لا يجوز ان يكون لها سبب صحيح يقتضيها او ليس هذا تنا
 قضا ظاهرا وجاريا في الاستحالة تجري اجتماع القول بالعدل والتوحيد
 مع القطع على انه لا يجوز ان يكون للايات الواردة ظواهرها ما يخالف العدل
 والتوحيد تاويل صحيح ومخرج سر يد يطابق عادل عليه العقل او لا تعلم
 ان معادل عليه العقل وقطع به على صحته يقود وسوف الى القطع على ان الا
 يات مخرجها صحيحا وتاويل العقل مطابقا وان لم تحط علما به كما يقود و
 الى ان للغيبة وجوها واسبابا صحيحة وان لم يحط بعلمها فان قال ان الامر
 ثبت امامة ابن الحسن وصحة طريقها ولو سلمت ذلك لما خالفت في الغيبة
 لكنني اجعل الغيبة وان لا يجوز ان يكون لها سبب صحيح طريقا الى ونوعا تدعو
 من امامة ابن الحسن قلنا اذ لم يثبت لنا امامة ابن الحسن عليه السلام فلا كلام
 لنا في الغيبة لانا انما نتظلم في سبب غيبته من ثبت امامته وعلم وجوه

والكلام



والكلام في وجوه اعينة من ليس بوجود هديان واذا لم تسلبوا امامة ابن الحن
الكلام معكم في صحة امامته واستغلتنا بتثبتها وايضا حقا فاذا زالت الشهادة فيها
ساع الكلام ح في سبب الغيبة وان لم تثبت لنا امامته وعجزنا عن الدلالة على صحتها
فقد بطل قولنا بامامة ابن الحسن عليهما السلام واستغنى معنا عن كلفة الكلام في سبب
الغيبة ويجري هذا الموضع من الكلام مجرى من سألنا عن ايلام الاطفال او وجوه
الايات المتشابهات وجهات المصلح في ربح الجار والطواف بالبيت وما شبه ذلك
من العبادات على التفصيل والتعيين واذا عولنا في الامر على حكمة القديم تعالى
لا يجوز ان يفعل قبيحا ولا يرد من وجه حسن في جميع ما فعله وان جهلناه بعينه وان
تعالى لا يجوز ان يخرج خلاف ما هو عليه ولا يرد فيما ظاهره يقضي خلاف ما هو تعالى
عليه من ان يكون له وجه صحيح وان لم نعلم مفصلا قال لنا ومن سألنا لك حكمة
القديم وان لا يفعل القبيح وانما انا جعلنا الكلام في سبب ايلام الاطفال ووجوه
الايات المتشابهات وغيرها طريقا الى نفي ما تدعون من نفي القبيح عن افعال
تعالى فكما ان جوابنا لك انك اذا لم تسلم حكمة القديم تعالى دللنا عليها ولم يجوز ان
تخطاها الى الكلام في اسباب افعال فكذلك الجواب لمن كتمنا في الغيبة وهو لا
يسلم امامة صاحب الزمان وصحة اصولها فان قيل الا كان السائل بلخياري بين
ان يتكلم في امامة بن الحسن عليه السلام ليعرف صحتها من فسادها وبين ان يتكلم في
سبب الغيبة فاذا ابان انه لا سبب صحيح لها انكشف بذلك بطلان امامته
قلنا لا خيار في مثل ذلك لان من شك في امامة ابن الحسن عليهما السلام يجب ان
يكون الكلام معكم في نفس امامته والساعات في جوابه بالدلالة عليها ولا يجوز مع هذا
الشك وقبل ثبوت هذه الامامة ان يتكلم في سبب الغيبة لان الكلام في الفروع لا
يسوع الا بعد احكام الاصول لا تروا انه لا يجوز ان يتكلم في سبب ايلام الاطفال



الأبعد دلالة على حكمة تعالى انه لا يفعل القبيح وكذلك في الآيات المتشابهات ولا
 خيار لنا في هذا الموضع ومما يبين صحة هذه الطريقة ويوضحها ان الشيخ كلهم لما
 عولوا في ابطال ما ترويه اليهود من تأييد شرعهم وانهم لا ينسخ ما دام الليل والنهار
 على ما يروونه ويرون ان موسى عليه السلام قال ان شريعتي لا تنسخ على ان بيننا
 عليه السلام وقدمات دلائل نبوته ووضحت بينات بعد ذلك منهم في هذه الرواية
 وذكر ان شرعهم ناسخ لكل شريعة تقدمته سألوا نفوسهم لليهود فقالوا اي فرق بين
 ان تجعلوا دليل النبوه مبطلا لغيرنا في نفي النسخ للشرع وبين ان يجعل صحة الخبر
 بتأييد الشرع وانهم لا ينسخ قاضيا على بطلان النبوة ولم تنقلوا عن الكلام في
 الخبر وطرق صحة الكلام في معجز النبوه ولم يجز ان تنقلكم عن الكلام في النبوه و
 معجزها الى الكلام في الخبر وصحة اوليس كل واحد من الامرين اذا ثبت قضى على
 صاحبه فاجابوهم عن هذا السؤال بان الكلام في معجز النبوه اولى من الكلام
 في طريق صحة الخبر ان المعجز معلوم وجوده ضرورة وهو القران ومعلوم صفة في
 اعجاز بطريق عقلا يمكن دخول الاحتمال فيه والتجاذب والتنازع وليس كذلك
 الخبر الذي تدعون لان صحته تستند الى امور غير معلومة ولا ظاهرة ولا طريق الى
 علمها لان الكثرة التي لا يحوز عليهم التواطؤ لا بد من ابرائيم في رواية هذا الخبر في اصله
 وفرعه وفيما بيننا وبين موسى عليه السلام حتى تقطع على انهم ما انقضوا في وقت
 من الاوقات ولا فلو اوه هذا مع بعد العهد وتراخي الزمان في ادراك بصحته
 فضواخ على ان الكلام في معجز النبوة حتى اذا صح قطع به على بطلان الخبر من الكلام
 والتساغل به وهذا الفرق يمكن ان يستعمل بيننا وبين من قالوا كلهم في سبب
 ابطال الاطفاق قبل الكلام في حكمة القديم تعالى حتى اذا بان انه لا وجه يحسن هذه
 الايام بطلت الحكمة او قال مجمل في الآيات المتشابهات وبعد فان حكمة القديم



تعالى في وجوب تقدم الكلام فيها على اسباب الافعال ووجود تاويل الكلام
 بخلاف ما قد بيناه في نسخ الشريعة ودلالة المعجزة لان حكمة القديم تعالى اصل في
 نفي القبيح عن افعاله والاصل لا بد من تقدم لفرعه وليس كذلك الكلام في النبوه
 والخبر لا نه ليس احدهما اصلا لصدا حبه وانما رجع الشيخ الكلام في النبوه في الغيبة
 مع الكلام على الخبر وطريقه من الوجه الذي ذكرناه ويبينوا ان احدهما محتمل مستنبر والا
 خرواض يمكن التواصل بمجرد دليل العقل اليه والكلام في امامه صاحب الزمان عليه السلام
 يجري في انه اصل وفرع مجرى الكلام في ايلام الاطفال وتاويل المسابم والكلام في
 في حكمة القديم تعالى فواجب تقدم الكلام في امامه على الكلام في سبب غيبته من حيث
 اصل والفرع اللذان ذكرناهما في سبب ايلام الاطفال وغيره ثم يجب تقدم من وجبه
 الترجيح والمزيد على ما ذكره الشيخ في الفرق بين الكلام في النبوه والكلام في طريق
 خبر في النسخ لان من المعلوم لان الكلام في سبب الغيبة وجهها في الاحتمال والتحاو
 ما ليس في الطريقة التي ذكرناها في امامه ابن الحسن عليهما السلام لانها مبنيه على اعتبار
 العقل وسائر ما يقتضيه وهذا تبين لمن تأمله وبعد فلا تنسوا اما لا يزالان سيؤم
 يعتمدون من رد المستبهم من الامور الى واضحا وبيننا المحتمل منها على املا محتمل و
 القضا بالواضح على الخفي حتى انهم يستعملون ذلك ويفرغون اليه في اصول الدين وفرعه
 فيما طريقه الشرع فكيف تمنعوننا في الغيبه خاصة ما هو دابكم ودينكم وعليه
 اعتمادكم واعتضادكم ولو لا خوف التطويل لاسرنا الى المواضع والمسائل التي
 تقولون فيها على هذه الطريقه وهي كثيره فلا تنقضوا برفعتنا في الغيبة عن النعم
 الذي سلكتاه اصولكم بفرعكم ولا تبلغوا في العصية الى الحد الذي لا يخفى
 على احد واذ لنا قد وعدنا بان ننتزع بذكر سبب الغيبه على التفصيل وان
 كان لا يلزمنا ولا يخل الاضرب عن ذكره بصحة مذهبنا فنحن نفعل ذلك ونتبعه



بالاسولة التي يسئل عليها ويحيب عنها وان كان كل هذا فضلا عما اعتدناه استظهارنا
 في الحجية والافالتمسك بالحجة المتقدمة مغلغلة كما في **اما سبب الغيبة فهو اخافة**
 الظالمين له عليه السلام وقبضهم يده عن التصرف فيما جعل اليه التصرف والتدبير له عليه
 السلام لان الامام انما ينتفع به اذا كان متمكنا مطاعا على بينه وبين اعراضه ليقوم
 الجناة ويجارب البغاة ويقوم الحدود ويسد الثغور وينصف المظلوم من الظالم
 وكل هذا لا يتم الا مع التمكين فاذا حبل بينه وبين مراده سقط عنه فرض القيام
 بالاقامة فاذا خاف على نفسه وجبت غيبته ولزم استتاره ومن هذا الباب
 الذي يلزم خايفي اعداؤه عليه وهم حثفون ان يظهر لهم وان يبرز بينهم والحر
 من المضار ولجب عقلا وسمعا وقد استتر النبي صلى الله عليه واله في السعيمة و
 خري في الغار ولا وجه لذلك الا الخوف من المضار الواصلة اليه فان قيل النبي عليه السلام
 ما استتر عن قومه الا بعد اداية اليهم ما وجب اداؤه ولم يتعلق بهم حاجه وقولكم
 في الامام بخلاف ذلك ولان استتاره عليه السلام ما تطاول ولا تعادى واستتار امامكم
 قد مضت عليه العصور وانقضت دونه الدهور قلنا ليس الامر على ما ذكرتم لان النبي
 صلى الله عليه واله انما استتر في الشعب والغار بعد وقيل الطهارة وما كان ادى
 عليه السلام جميع الشريعة فان اكثر الاحكام ومعظم القران نزل بالمدينة فليؤاخذ
 انه كان بعد الاداء ولو كان الامر على ما زعمتم من اكمال الاداء قبل الاستتار لما
 كان ذلك دليلا للحاجة الى تدبيره عليه السلام وساسته وامره في امته وبهيم ومن
 هذا الذي يقول ان النبي صلى الله عليه واله بعد اداء الشرح غير محتاج اليه ولا
 مفتقر الى تدبيره الامعان كما يروا اذا جاز استتاره عليه السلام مع تعلق الحجية
 اليه لخوف الضرر وكانت التبعة في ذلك لازمة لمخيفيه ومحوجيه الى التفتت سقطت
 عنه الاليم وتوجهت الى مزاحوم الى الاستتار والجاه الى التقيب وكذلك القول

في غيبة امام



في غير امام الزمان عليه السلام فاما التفرقة بطول القيبة وقصرها فتغير صحيح
 لانها لا فرق في ذلك بين القصير للنقطع والممد للتمادي لانها اذا لم يكن في الاستتار
 لامة على المستتر اذا اخرج اليه جازان يتاول بسبب الاستتار كما جازان بقصر زمانه
 فان قيل ~~الحوادث~~ ان كان الخوف احوجا الى الاستتار فقد كان اباؤه عندكم في غير
 وخوف من اعدائهم فليف لم يستتر واقلنا ما كان على ابايه عليهم السلام خوفا من اعدائهم
 مع لزوم التقية والعدول عن التظاهر بالامامة ونفيها عن نفوسهم ولما
 الزمان كل الخوف عليه لانهم يظهر بالسيوف ويدعوا الى نفسه ويجاهدون خلقه عليه
 في نسبة بين خوف من الاعداء وخوف ابايه عليهم السلام منهم ولا طرفة البطل
 فان قيل اي فرق بين وجوده غائبا لا يصل اليه احد ولا ينتفع به بشر وبين عدمه
 والاجاز ان يعدمه الله تعالى حتى اذا علم ان امره غير ممكن وتسلم له اوجه كما احل
 ان يبيحه الاستتار حتى يعلم منهم التمكين فيظهره واذا جاز ان يكون الاستتار
 بسببه اخافة الظالمين فالاجاز ان يكون الاعداء سببه ذلك بعينه قبل ما
 يقطع قبل ان يحجب عن سواك على ان الامام لا يصل اليه ولا يلقاه لان هذا
 الامر مغيب عنا وهو موقوف على السك والتجوز والفرق بين هذا وبين وجوده
 غائبا من اجل التقية وخوف الضرورة من اعدائه وهو في انذاره موقوف ان
 يمكنه ويزيلوا حيفته فيظهر ويقوم بما فرض اليه من امورهم وبين ان يعدمه الله تعالى
 جلي واضع لانها اذا كان معدوما كان يفوت العباد من مصالحهم ويعدون من
 ويحرمون من لطفهم انتفاعهم به منسوبا اليه تعالى مفضوبا بالجهة فيه على العباد
 ولازم يلزمهم ولازم واذا كان موجودا استتر اخافتهم له كان ما يفوتهم من المصالح
 ويرتفع من المنافع منسوبا الى العباد وهم اللومون عليه المواخذون به فلما لا
 عدم فلا يجوز ان يكون سببه اخافة الظالمين لان العباد قد يلجأ بعضهم بعضا

جواب شاف



٥٨ الى افعاله على ان هذا ينقلب عليهم في استتار النبي عليه السلام فيقال لهم اي فرق بين ^{جوده} مستترا وبين غدفة فاي شئ قالوا في ذلك اجبناهم بمثله وليس لهم ان يفرقوا بين الاميرين بان النبي عليه السلام استتر من كل احد وانما استتر من اعدائهم واما الزمان عليه السلام استتر من الجميع وذلك ان النبي صلى الله عليه واله لما استتر في الغار كان مستترا من اوليائه واعدائهم ولم يكن معه الا ابو بكر وحده وقد كان يجوز عندنا وعندكم ان يستتر بحيث لا يكون مع احد من ولي ولا عدو واذا اقتضت المصلحة ذلك واذا رضوا لانفسهم بهذا الفرق قلنا مثله لانا قد بينا ان الامام يجوز ان يلقاه في حال الغيبة جماعة من اوليائه وان ذلك صلا لا يقطع على نفسه فان قيل ان كان خوف ضرر اعداء هو الموجب للغيبة فلا اظهره الله تعالى في السمح ببحيث لا يصل اليه ايدي اعدائه فيجمع الظهور والامان من الضرر قلنا هذا سوال من لا تفكر فيما نورده لان الحاجة من العباد انما يتعلق بالامام بتوحي عقاب جناتهم وقسمة اموالهم وسد ثغورهم وبيان تدبير امورهم ويكون بحيث يحل ويعقد ويرفع ويضع وهذا لا يتم الا مع المخاطبة والملازمة فاذا جعل بحيث لا وصول اليه ارتفعت همه الحاجة اليه فصار ظهوره للعين كظهور اللحوم الذي لا يسد منا خلا ولا يرفع زلا ومن احتاج في الغيبة الى مثل هذا السؤال فقد افلس ولم يتوقف فيه مسكة وان قيل فالحدود في حال الغيبة ملحمها فان سقطت عن فاعلى ما يوجبها فهذا اعتراف بنسخ الشريعة وان كانت ثابتة فمن يقيمها مع الغيبة قلنا الحدود المستحقة ثابتة في جنات جنات ما يوجبها من الافعال فان ظهر الاحام والمستحق لهذه الحدود بابق اقامها عليه بالبينة والاقرار فان فات ذلك بموتهم كان الاثم في تقويت اقامتها على من اخلف الامام والجماعة الى الغيبة وليس هذا ينسخ لاقامة الحدود لان الحد اذا ما يجب اقامته مع التمكن قد قال الموانع ويسقط مع الحيولة وانما يكون ذلك نسخا لو سقط فرض



كتاب في تفسير الحديث

اقامة